مجلة معهد الإمام الشاطبي

مصطلح الرَّوْم في أواخر الكَلِم واستعماله في المنصوب والمفتوح

دراسةٌ موازنةٌ بين القراء والنحويين

إعداد

د. إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السلطان

الأستاذ المساعد بقسم القراءات–كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- من مواليد عام ١٤٠٨هـ بمدينة عنيزة بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٠هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات –كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٣هـ بأطروحته: "**المؤلفات في مسألة {آلآن}: دراسة وصفية مع دراسة وتحقيق كتاب الإعلان في مسألة {آلآن} للإمام ابن الجزري**"، كما نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٣٧هـ بأطروحته: "**الشافي في علل القراءات للإمام إسماعيل بن إبراهيم السرخسي الهروي المعروف بابن القرَّاب** (ت:٤١٤هـ): **من أول الكتاب إلى آخر الآية رقم [١٤٠] من سورة البقرة (دراسةً وتحقيقاً)**".
- من أعماله المنشورة: "**كليات الوقف والابتداء من خلال كتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) للإمام أبي عمرو الداني: جمع وصياغة وتمثيل**".
- البريد الشبكي: dr.ibrahim.alsultan@gmail.com

الملخص

إن البحثَ في جملةٍ من مصطلحات القراءات هو بحثٌ في الحقيقة في مصطلحات اللغة؛ لأن المصطلحات المشتركة بين الفنين كثيرة؛ سيما وأن علماء القراءات هم في الأغلب علماء في اللغة، بل إن بعضهم رؤوس في علم اللغة.

كما أن كتب أحد الفنين هي مراجعٌ أصيلة للفن الآخر، في المصطلحات وغيرها من المسائل.

وقد جاء هذا البحث في دراسة موازنة لمصطلح الروم في أواخر الكلم بين القراء والنحاة، لكي نضع القارئ الكريم على إطلاع تام لآراء كل من الفريقين، واستعمالاتهم له، والممنوع عندهم من غيره، موضحاً لأدلة كل فريق، وناصاً على الفرق بينهما.

الكلمات المفتاحية: الروم – أواخر الكلم – المنصوب – المفتوح – القراء والنحويين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ، وبعد...

فإن أشرف ما كتب فيه الكاتبون، وأجل ما تدبَّر فيه المتدبرون هو كلام الله تبارك وتعالى.

وهو السراج المنير، هو دستورنا العظيم، هو كلام رب العالمين. مَنْ أمعن فيه النظر وجد فيه الدرَّ المكنون، كتابٌ لا ينضب معينه، ولا تنقضي عجائبه.

والحمد لله الذي هيأ لكتابه من العلماء من قام به خير قيام، فمنهم مَنْ بذل فيه وضحى، يرجو عليه من الله تجارة لن تبور، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥].

وكان من هؤلاء الثلة أئمةٌ ألفوا القراءات واللغة.

أجزل الله لهم عظيم الأجر على عظيم الجهد، وجمعنا بهم وبنبينا محمد ﷺ في جنات عدن.

وهذه دراسة بحثت فيها وقارنت بين تعريف القراء والنحويين لمصطلح الروم في أواخر الكلم، واستعماله في المنصوب والمفتوح.

فأسأل الله بمنه وكرمه أن يجزي عنا مشايخنا الكرام خير الجزاء، وأن يجزل لهم الأجر والمثوبة، وأن يبارك لهم في علمهم ووقتهم، وأن يمنّ عليّ بإصابة الحق، وأن يلزمني كلمة التقوى، وأن يفتح عليّ من خزائن جوده إنه عليم سميع مجيب الدعاء.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

إبراهيم بن محمد السلطان

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

١. إن من أهم المصطلحات التي المشكلة والتي تحتاج إلى بسط وشرح وتفسير؛ هو مصطلح الروم، فهو مصطلح دقيق جداً عند القراء، وله استعماله عندهم، وكذلك الحال عن النحويين، والتفريق بين استعمال كل من الفريقين مهم للغاية، وتحتاجه مكتبة القراء في المقام الأول، والنحويين بلا شك.

٢. خلط الكثير في استعمال الروم في القراءة، بناءً على عدم التفريق بين عمل النحويين والقراء في استعمال هذا المصطلح، والبحث يهدف إلى توضيح استعمال الفريقين للمصطلح، وما تصح به القراءة.

٣. من المسائل المتداخلة بين النحاة والقراء مسألة الروم، واستعماله في المنصوب أو المفتوح خاصة فيه خلاف كبير بين الفريقين، والأمر يحتاج مزيد إيضاح وبيان فيما يقرأ به من أوجه اللغة مما لا يقرأ به.

٤. أن كتب القراءات واللغة لا تكاد تخلو من باب الوقف، خصوصاً الوقف على آخر الكلم، وكيف يوقف؟، وبماذا يوقف، ومن أهم ما يبحثه العلماء في تلك الأبواب مسألة الروم، والحديث بإسهاب حول ذلك، لا سيما استعماله في المنصوب أو المفتوح، مما يحتاج الأمر معه إلى إيضاح جلي في المسألة بدراسة موازنة.

٥. كون كثير من علماء القراءات هم رأس في العربية واللغة فيعتبرون من فحول النحاة، وحينئذ كلامهم في المسألة محل اهتمام وبحث، والقول في ذلك يحتاج إلى دراسة موازنة.

الدراسات السابقة:

لم أعثر -حسب علمي- على دراسة طرقت نفس الموضوع بنفس العنوان.

ولكن العلماء المتقدمين عليهم من الله شئابيب الرحمات جعلوا مثل هذا الباب ضمناً في كتبهم ولم يتعرضوا لاستقصاء الموضوع، وجمع أطرافه ثم مقارنتها بما في الكتب عند الفريقين.

وما سأقوم به هو دراسة موازنة لما في كتب القراء والنحويين حول مسألتين من مسائل مصطلح الروم في أواخر الكلم وهما: تعريفه، ومسألة إعمال الروم في المنصوب والمفتوح.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين وخاتمة وفهرس:

المقدمة، وفيها:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

منهج البحث.

المبحث الأول: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغة واصطلاحاً وبيان فائدته.

المطلب الأول: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغةً، واصطلاحاً.

أولاً: تعريفه لغة.

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً عند الفريقين.

ثالثاً: الفرق بين الفريقين.

المطلب الثاني: فائدة الروم.

أولاً: فائدته عند القراء.

ثانياً: فائدته عند النحويين.

المبحث الثاني: استعمال الروم في أواخر الكلم في المنصوب والمفتوح دراسة موازنة بين القراء والنحويين.

المطلب الأول: مذاهب القراء، وأدلة كل مذهب.

المطلب الثاني: مذاهب النحويين، وأدلة كل مذهب.

المطلب الثالث: الفرق بينهما.

ثم ذيلت البحث **بخاتمة** ذكرت فيها أهم النتائج.

وفهرسين:

فهرس للمصادر والمراجع.

وفهرس للموضوعات.

منهج البحث

منهجي في هذا البحث هو منهجٌ وصفيٌ تحليلي؛ يتمثل في الآتي:

١. كتابة البحث حسب قواعد الإملاء الحديثة.

٢. الاعتماد في كتابة الآيات على مصحف المدينة للنشر الإلكتروني.

٣. توثيق النصوص والنقولات من مصادرها المعتبرة.

منهج الدراسة الموازنة:

١. جمع أقوال العلماء من النحويين والقراء وفرزها بين نقاط اتفاق وافتراق ثم جمع أدلة كل فريق.

٢. الإجابة عن الاستشكالات أو الأقوال الضعيفة.

٣. أبين الفرق بين الفريقين.

المبحث الأول

تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغة واصطلاحاً وبيان فائدته

المطلب الأول: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغةً، واصطلاحاً:

أولاً: تعريفه لغةً:

الروم لغة: قال الخليل: «الرَّوْمُ: طلب الشيء، والمَرامُ: المَطْلَبُ، رام يروم روماً ومراماً: طلب»[(١)].

قال الجوهري: «رمت الشيء أرومه روماً؛ إذا طلبته»[(٢)].[(٣)]

ثانياً: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم اصطلاحاً:

تعريفه عند القراء:

اختلفت عبارات القراء في تعريف الروم في أواخر الكلم في الاصطلاح، وحاصل التعريفات التي ذكروها ثلاثة، هي:

الأول هو: إخفاؤك الصوت بالحركة، وهذا التعريف نص عليه الإمام أبو الطيب ابن غلبون[(٤)]، والشاطبي[(٥)]، وأبو شامة المقدسي[(٦)]، والفاسي[(٧)]، وغيرهم.

الثاني هو: إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، وهذا التعريف ذكره الإمام ابو عمرو الداني[(٨)]، وأبو جعفر ابن الباذش[(٩)]، والمهدوي[(١٠)]، وابن

(١) العين (٨/ ٢٩١).

(٢) الصحاح (٦/ ٢١٦).

(٣) انظر أيضاً: الاشتقاق لابن دريد (٣٥٩)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٢٠٢).

(٤) انظر: الإرشاد (١/ ٤٩٤) وما بعدها.

(٥) انظر: متن حرز الأماني بيت رقم (٣٦٨).

(٦) انظر: إبراز المعاني (٢٦٧).

(٧) انظر: اللآلئ الفريدة (١/ ٤٩٣).

(٨) انظر: التيسير (١٩٩)، وجامع البيان (٣٨١) وما بعدها.

(٩) انظر: الإقناع (١/ ٥٠٤).

(١٠) انظر: شرح الهداية (١/ ٧٠).

بري[١]، وغيرهم.

ومن القراء من جمع بين التعريفين السابقين فقال هو: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي، وممن جمع بينهما الإمام ابن بليمه[٢]، والسخاوي[٣]، وغيرهما[٤].

الثالث هو: النطق ببعض الحركة، وهذا التعريف ذكره الإمام أبو الطاهر إسماعيل بن خلف[٥]، وكذا الإمام ابن الجزري[٦]، والطيبي[٧]، وغيرهم.

تعريفه عند النحويين:

اختلفت عبارات النحويين في تعريف الروم في أواخر الكلم في الاصطلاح، وحاصل التعريفات التي ذكروها أربعة، وهي:

الأول هو: إخفاء الصوت بالحركة، وهذا التعريف نص عليه الإمام النيساري في "الوافية نظم الشافية"[٨]، وابن مالك في ألفيته[٩]، والرضيّ في شرح "الشافية"[١٠]، وغيرهم.

الثاني هو: تضعيف الصوت بالحركة، وهذا التعريف نص عليه الإمام العكبري

---

(١) انظر: متن الدرر اللوامع بيت رقم (١٩٦).

(٢) انظر: تلخيص العبارات (٥٣).

(٣) انظر: فتح الوصيد (٢/ ٥١٥).

(٤) انظر أيضاً: الدر النثير للمالقي (٢/ ٦٠٥).

(٥) انظر: العنوان (١٢٧).

(٦) انظر: النشر (٢/ ٩٢).

(٧) انظر: منظومة المفيد في علم التجويد (١٦).

(٨) انظر: متن الوافية بيت رقم (٤٨٧).

(٩) انظر: الألفية بيت رقم (٨٨٧)، ونقله عنه ابن عقيل في المساعد (٤/ ٣١٣).

(١٠) انظر: شرح الشافية (٢/ ٢٧١).

في "اللباب"[١]، وابن عقيل في "المساعد"[٢]، والصبَّان في حاشيته[٣]، كما نقل هذا التعريف الإمام السيوطي عن بعض النحاة في "همع الهوامع"[٤].

الثالث هو: النطق بحركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف، وقد نص على هذا التعريف الإمام الجوهري في "الصحاح"[٥]، وابو الحسن الورَّاق في "علل النحو"[٦].

الرابع هو: النطق ببعض الحركة، وهذا التعريف نص عليه الإمام أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي في "المقاصد الشافية"[٧].

تنبيه:

عبرّ الكوفيون من النحاة عن الروم بالإشمام، وعن الإشمام بالروم، قال الإمام المالقي في "الدر النثير" في شرح الخلاف في تعريف مصطلح الروم بين الكوفيين والبصريين: «وحُكِي عن الكوفيين أنهم يُسَمّون الإشارة بالشفتين روماً؛ لأنك تقول: رمت فعل كذا إذا تعرضت له ولم تفعله، فكذلك إذا أشرت بشفتيك من غير نطق، ويسمون النطق ببعض الحركة إشماماً كما تقول شممت رائحة كذا إذا أدركت رائحته، فكأنك أدركت جزءًا منه، فكذلك إذا جعلت في الحرف شيئًا يسيرًا من لفظ الحركة»[٨].

---

(١) انظر: اللباب (٢/ ١٩٨).

(٢) انظر: المساعد (٤/ ٣١٣).

(٣) انظر: حاشية الصبان (٤/ ٢٨٧).

(٤) انظر: همع الهوامع (٤/ ٤٣١) وما بعدها.

(٥) انظر: الصحاح (٦/ ٢١٦).

(٦) انظر: علل النحو (١/ ١٥٦).

(٧) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ٥١).

(٨) انظر: الدر النثير للمالقي (٢/ ٦٠٥).

ثم قال: «واصطلاح البصريين يتوجَّه على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رمت إتمامها فلم تفعل، وعلى أنك جعلت القَدْر الحاصل من الإشارة بالشفتين إشماماً؛ لأنه كاف في الاشعار بحركة الوصل»[(١)].

وقد نُقِل عن الإمام الكسائي -وهو شيخ الكوفيين- أنه يعجبه الإشمام في المخفوض[(٢)]، وهو يريد الروم، نقل ذلك الإمام مكي فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد رُوِيَ عن الكسائي: (الإشمام في المخفوض)؛ وأراه يريد به: الرَّوْم؛ لأن الكوفيين يلقبون ما سميناه رَوْماً إشماماً، وما سميناه إشماماً رَوْماً»[(٣)]، وقد نقل الإمام أبو حيان في "الارتشاف" ما روي عن الكسائي وقال: «ينبغي أن يحمل ذلك على الروم»[(٤)].

وممن نقل الخلاف بين البصريين والكوفيين كذلك ابن أبي مريم الشيرازي، ولكنه جعل الأول وهو ما عليه البصريون هو الأشهر عند أهل العربية[(٥)]، وقال الوقَّاد النحوي: «وبعض الكوفيين يسمي الروم إشمامًا، والتحقيق خلافه»[(٦)].

ونقل غيرهما الخلاف بين البصريين والكوفيين[(٧)]، وقال الجعبري: «ولا مشاحة في الاصطلاح، واللغة تساعد الفريقين»[(٨)]، ونحو ذلك ذكر الإمام ابن الجزري في "النشر" فقال: «ولا مُشاحَّة في التسمية إذا عُرفت الحقائق»[(٩)]، وذلك لأن الخلاف بينهم في هذا قريب، ولا يعدو أن يكون خلاف لفظ فقط.

---

(١) انظر: الدر النثير للمالقي (٢/ ٦٠٥).

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٣٩١).

(٣) انظر: التبصرة (٣٣٦)، والكشاف (١/ ١٢٢) وما بعدها.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٨٠٨) وما بعدها، وانظر أيضاً: المساعد لابن عقيل (٤/ ٣١٤).

(٥) انظر: الموضح (١/ ٢١٦).

(٦) انظر: شرح التصريح للوقَّاد النحوي (٢/ ٦٢٤).

(٧) انظر أيضاً: اللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٤٩٤)، والدر النثير للمالقي (٢/ ٦٠٥)، وشرح التصريح للوقَّاد النحوي (٢/ ٦٢٤).

(٨) انظر: شرح الشاطبية (٢٦٩).

(٩) انظر: النشر (٢/ ٩٣).

الفرق بينهما:

الذي ظهر لي من خلال هذه التعاريف جميعاً -والعلم عند الله- أنه لا فرق بين النحاة والقراء في تعريف الروم، وإن اختلفت عباراتهم؛ وذلك لأمور من أهمها ما يلي:

١- نصَّ على عدم الفرق بين هذه التعاريف؛ جمعٌ من أهل العلم، وعلى رأسهم الإمام السخاوي(١)، وكذا الإمام أبو شامة المقدسي(٢)، وغيرهم(٣).

٢- أن هذه التعاريف كلها تدل على صفة الروم وكيفيته، ولا فرق في التطبيق ولا الأداء بين النحاة ولا القراء في ذلك.

تنبيهان:

التنبيه الأول:

في نظري أن بين مصطلح الاختلاس وبين مصطلح الروم -إذا ما عُبِّر بهما جميعاً للمؤلف الواحد- فروقات واتفاقات؛ ومن أهم الاتفاقات -في نظري-، ما يلي:

أن اللفظ بهما واحد كما نصَّ على ذلك الإمام ابن الجزري(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا الذي جعل بعض العلماء يُعبِّر بأحدهما عن الآخر؛ لأنه لا فرق بينهما في اللفظ فاللفظ بهما واحد.

ولكن الفرق بينهما يكون في:

الفرق الأول: السبب الباعث على استعمالهما:

فالروم عند القراء يؤتى به في حالة الوقف لبيان حركة الموقوف عليه، وأما الاختلاس الذي يكون وسط الكلمة فإنما يؤتى به للتخفيف.

---

(١) انظر: فتح الوصيد (٢/ ٥١٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (٢٦٧).

(٣) انظر: شرح الطيبة للنويري (٢/ ٤٠٨).

(٤) انظر: النشر (٢/ ٩٦).

الفرق الثاني: في محل كل منهما:

فالروم لا يكون إلا آخر الكلم فهو رهينٌ بحالة الوقف[١]، وأما الاختلاس فيكون في وسط الكلم فيكون رهيناً بحالة الوصل.

الفرق الثالث: في حال كل منهما:

فالروم لا يصح عند القراء -كما سيأتي- إلا في الضمة والكسرة، ويمتنع في الفتحة، وأما الاختلاس فإنه يجوز استعماله في الفتحة وسط الكلمة نحو كلمة: ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس:٣٥][٢].

التنبيه الثاني:

استعمال مصطلح "الإشارة" عن بعض العلماء مرادفاً لمصطلح "الروم"، فقد اختلف القراء في مرادهم من هذا المصطلح على ثلاثة محامل:

المحمل الأول: حمله بعضهم على أنه: الروم؛ وهو: إخفاء الصوت بالحركة، أو النطق ببعض الحركة، وممن حمله على ذلك ابن مجاهد في "السبعة"[٣].

المحمل الثاني: حمله آخرون على أنه: الإشمام؛ وهو: الإشارة بالشفة من غير صوت، ولا يكون إلا في المرفوع، ومن هؤلاء -كما ذكر ابن الجزري في "النشر": "أبو الفرج الشنبوذي، وغيره"[٤].

المحمل الثالث: حمله آخرون على أنه: الروم والإشمام معاً؛ فإن أضيف إلى المرفوع والمجرور صار روماً، وإن أضيف إلى المرفوع فقط صار إشماماً، ومن هؤلاء: الإمام أبو عمرو الداني في "التيسير" حيث يقول: «والإشارة تكون روماً

---

(١) هذا إذا ما فرق المؤلف بينهما وأورد كلاً منهما؛ فإنه حينئذ يجعل الروم لآخر الكلم، والاختلاس لوسطه.

(٢) انظر: النشر (٢/ ٩٦).

(٣) (١٢٢).

(٤) (٢٩٦/١).

واشماماً»[(١)]، وقد رجّح هذا الرأي الأخير الإمام ابن الجزري في "النشر" وقال: «وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعم في اللفظ، وأصوب في العبارة »[(٢)].

المطلب الثاني: فائدة الروم في أواخر الكلم عند القراء والنحويين

أولاً: فائدته عند القراء

قصد القراء من استعمال الروم في أواخر الكلم -بعد صحة الرواية والإسناد-؛ فائدتين مهمتين:

أولاً: أنهم أرادوا الاستيثاق من معرفة القارئ حكم الإعراب في أواخر الكلمات الموقوف عليها.

ثانياً: إعلام من هم بحضرة القارئ الحركة التي تثبت على الحرف الموقوف عليه حال الوصل.

نقل الإمام ابن الأنباري جامعاً الفائدتين عن الإمام خلف قوله: «سمعت علي بن حمزة الكسائي يعجبه ذلك»، ثم قال ابن الأنباري: «قال خلف: وقول حمزة والكسائي أعجب إلينا؛ لأن الذي يقرأ على من يتعلم منه إذا قرأ عليه فأشم الحروف في الوقف عَلِم معلمه كيف قراءته لو وصل، والمستمع أيضًا غير المعلم يعلم كيف كان يصل الذي يقرأ»[(٣)].

ونقلَ أيضاً عن أبي العبَّاس الورَّاق قوله: «الاختيار إشمام الحروف الرفع فرقًا بين ما يتحرك في الوصل وبين ما هو ساكن في الوصل والوقف، فأردنا أن نجعل على الكلمة المعربة في الوصل علامة في الوقف ليعرف السامع أنه لم يخطئ إعرابها»[(٤)].

---

(١) (٢٨-٥٨-٥٩).

(٢) (١/ ٢٩٦).

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٣٨٦)، وانظر للاستزادة: جامع البيان للداني (٣٨١) وما بعدها، والدر النثير للمالقي (٢/ ٦١٠)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٩٦).

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٣٨٦) وما بعدها.

ثانياً: فائدته عند النحويين.

قصد النحويون من استعمال الروم في أواخر الكلم أمرين:

الأول: أن العادة في لسان العرب ترك التثقيل واستعمال الخفيف(١)، وذلك أن الإسكان هو الأخف، ثم يأتي بعده الروم وهو النطق ببعض الحركة(٢)، ولذا -سوف يأتي لاحقاً- أننا نَجِدُ بعض النحاة كأبي حاتم والفرَّاء منعوا لغةً الروم في المنصوب والمفتوح، وذلك لخفته(٣)، فالفائدة عندهم من الروم التخفيف، ولما كانت الفتحة خفيفة لم يُحتج حينئذ إلى الروم لتخفيفها فهي خفيفة أصلاً.

الثاني: الدلالة على حركة الحرف في الوصل(٤).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٧٢)، والمحتسب لابن جني (١/ ١٣٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (٣/ ٤٣٢).

(٢) انظر: شرح الشافية للإستراباذي (٢/ ٢٧٥)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٨/ ٥١) وما بعدها، وهمع الهوامع (٣/ ٤٣٢).

(٣) انظر: التبصرة لمكي بن أبي طالب (١٦٤)، والتذكرة للطاهر بن غلبون (١/ ٣٠١)، والإقناع لابن الباذش (١/ ٥١٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٣/ ١٤٧٧)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢/ ٢٧٥)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٨/ ٥١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٣/ ٤٣٢)، وسوف يأتي -لاحقاً- خلاف النحاة في مسألة: "الروم في المنصوب والمفتوح".

(٤) انظر: المساعد لابن عقيل (٤/ ٣١٤)، وارتشاف الضَّرَب لأبي حيان (٨٠٨) وما بعدها، وغيرهم.

المبحث الثاني

استعمال الروم في أواخر الكلم في المنصوب والمفتوح [١]

دراسة موازنة بين القراء والنحويين

المطلب الأول: مذاهب القراء، وأدلة كل مذهب:

بعد استقراء مطول لآراء القراء في استعمال الروم في الحركات أواخر الكلم، وجدت أنهم متفقون على جواز استعمال الروم في المضموم والمكسور سواء كانا للبناء أو الإعراب، كما أنهم اختلفوا في استعماله في المنصوب والمفتوح على خمسة مذاهب، وهي:

المذهب الأول: من أجازه لغةً، وقراءة، وقد انقسم أصحاب هذا المذهب إلى قسمين:

الأول: من أجازه في القراءة بإطلاق، وهو الإمام أبو الطيب ابن غلبون[٢].

ولم يذكر دليلاً، ومما يقوي رأيه: أنه جائز لغةً، وهو وجه أدائي ليبين حركة الكلمة حال وصلها لو وصلت.

وأجيب عن هذا: بأنه ليس كل ما جاز لغةً جاز قراءة كما هو معلوم، وأن أكثر

---

(١) يلحظ أن المقصود من المنصوب والمفتوح؛ هو ما كان علامة أعرابه أو بنائه فتحةً في الوصل غير منونة، وذلك لأن الاسم المنون المنصوب يوقف عليه بألف عوضاً عن التنوين باتفاق النحويين والقراء، وقد نقل بعض النحاة عن بعض العرب لغة نادرة بالوقف عليه بالسكون، ولم يذكره سيبويه، ومن نقل من النحاة الوقف عليه بالسكون ضعَّف هذا الوجه، واعتبره لغة قليلة عن العرب، قال الإمام ابن الأنباري في "الإيضاح" (١/ ٣٩١):"والوقف على المنصوب بفتحة لا ألف معها ليس من قول من يرجع إلى قوله، إنما حكاها من لا يوثق بعربيته"، وقال ابن عقيل في "المساعد" (٤/ ٣٠٢) معلقاً على كلام ابن مالك منكراً له حينما نقل هذه اللغة عن ربيعة في "التسهيل": «قال الخضراوي: ...والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام..."ثم قال: "والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيرا جداً على المنصوب المنون بالألف».

(٢) انظر: الإرشاد (١/ ٤٩٩) وما بعدها.

القراء على المنع منه، وأن صاحب القول لم يقرئ به تلامذته كمكي وابنه الطاهر فقد نقلوا عنه المنع[١]، وإن كان نص على اختياره الجواز في كتابه "الإرشاد".

الثاني: من أجازه في القراءة بشروط:

أولاً: الإمام الخزاعي نقلاً عن بعض المتقدمين ممن لم يسمهم وقد نقل هذا القول عنه الإمام أبو جعفر ابن الباذش في "الإقناع": وخلاصته «أنه إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المد فلا بد من الإشارة إليه وإن كان منصوباً لئلا يجمع بين ساكنين نحو: العجلَ»[٢].

ومما يقوي هذا الرأي: أنه أراد التخلص من التقاء الساكنين حال الوقف فجعل الوسيلة إلى ذلك روم الحركة.

وقد رد هذه العلة الإمام أبو جعفر ابن الباذش فقال: «وقد بينت أن التقاء الساكنين في الوقف جائز»[٣]، كما أن هذا الحرف الساكن لا يذهب بالوقف؛ لأنه من نفس الكلمة[٤].

ثم إن هذا المذهب لم يسمَّ قائله، فلا ندرى أصاحبه قرأ به مسنداً أو لا؟، كما أنه لم يجرِ به عمل القراء؛ بل القراء على العكس من ذلك.

ثانياً: الإمام ابن القرَّاب السرخسي في كتاب "الشافي في علل القراءات"[٥]، وخلاصة تلك الشروط عنده: أن إعمال الروم في المنصوب والمفتوح في أربع حالات:

الحالة الأولى: إذا كان الحرف المراد الروم فيه (ياءً) مفتوحة قبلها حرف مد

(١) انظر: التبصرة (١٦٤)، والتذكرة (١/ ٣٠١).

(٢) انظر: الإقناع (١/ ٥١٠).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: الدر النثير للمالقي (٢/ ٦٠٦).

(٥) انظر: الشافي في علل القراءات (٣٩٥).

ولين؛ نحو: ﴿هُدَاىَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٣٨]؛ للضَّرورة إلى ذلك؛ وهي: ضَعْفُ (الياء).

الحالة الثانية: إذا كان الحرف المراد رومه ياءً صحيحة قبلها حرف ساكن؛ نحو: ﴿وَٱلْهَدَىَ﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٥]؛ لأنها -أي الياء- لا تخرج من مخرجها إلا بالإشارة إليها؛ لضعفها وخفائها.

الحالة الثالثة: الحرف المهموز وَقبله ساكنٌ؛ لِبُعْدِ مخرج (الهمز)، وتَعَذُّرِ خروجِه مثل: ﴿بِنَآءَ﴾، و﴿ٱلْخَبْءَ﴾.

الحالة الرابعة: عند الوقف على الحرف المشدد المنصوب أو المفتوح.

ويمكن الإجابة عن هذه الحالات الأربع بما يلي:

أنه قد نصَّ جُلُّ القراءِ على منع الإشمام أو الإشارة أو الروم في المنصوب أو المفتوح عموماً، قال ابن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نقله عنه ابن الباذش في "الإقناع": «إذا أدغم أبو عمرو الحرف في مثله أو فيما قاربه أشار إلى إعراب المدغم في موضع الرفع والخفض، ولا يشير في موضع النصب لأنها غير جائزة»[(١)]، ونحوه في "السبعة" لابن مجاهد[(٢)]، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن الباذش في "الإقناع" بقوله: «وهم مجمعون على الأخذ في المنصوب غير المنون بالإسكان لا غير»[(٣)]، وقال الإمام ابن الجزري في "النشر": «انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام: قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه رومٌ، ولا إشمام، وهو خمسة أصناف: ...ثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾...إلخ»[(٤)].

---

(١) "الإقناع" (١/ ٥٠٩).

(٢) "السبعة" (١٢٢).

(٣) "الإقناع" (١/ ٥٠٩).

(٤) "النشر" (٢/ ١٢٢).

ويمكن الإجابة عن خصوص الحالتين الأوليين بما يلي:

الوجه الأول: أنك وإن أردت إخراج (الياء) من مخرجها، وأردت أن تتخلص من خفتها وضعفها، وأردت أن تشير إلى الفتحة فقد انتقلت إلى ضعف آخر؛ لأن الفتحة على (الياء) أو (الواو) خفيفة ضعيفة؛ فحينئذ لن تسلم (الياء) من ضعف، وكما أن الغاية لن تحصل إذ إن (الياء) لن يكتمل خروجها من مخرجها لخفة (الياء) وضعفها، وخفاء الروم للحركة وضعف الصوت به.

الوجه الثاني: أن الفتحة خفيفة ضعيفة -كما هو معلوم-، وأن حرف (الياء) ضعيف خفي، وأيضاً فإن الإشارة أو الروم: هو عبارة عن صوت خفي؛ فاجتمع في هذا المثال خفة الفتحة وضعفها، وخفاء (الياء) وضعفها، وخفاء صوت الإشارة أو الروم؛ وحينئذ لا يمكن أن يُجبر الضعيف بضَعْف مثله، أو بأضْعَفَ، ولا يُجبر الخفيُّ بخَفَاءٍ مثله، أو بما هو أخفى منه.

ويمكن أن يُجاب عن خصوص الحالة الثالثة بما يلي:

أما الوقف على المنون المنصوب نحو: ﴿بِنَآءً﴾ بالروم أو الإشارة؛ فهو وجه ضعيف في العربية؛ كما نصَّ على ذلك الإمام ابن الأنباري في "إيضاح الوقف والابتداء" حيث قال: «ومنهم: من يقول -في رواية بعض البصريين-: رأيت زيداً؛ فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف... » إلى أن قال: «والوقف على المنصوب بفتحة لا ألف معها؛ ليس من قول من يُرجع إلى قوله، وإنما حكاها من لا يوثق بعربيته»[(١)]، وقال الصيمري في "التبصرة والتذكرة": «وأما المنصوب فما كان منصرفاً لحقه في الوقف الألف عوضاً من التنوين لا غير؛ كقولك: لقيت زيدا»[(٢)]، وقال الإمام ابن الجزري في "النشر": «(والبدل): يكون في ثلاثة أنواع: أحدهما:

(١) "إيضاح الوقف والابتداء" (١/ ٣٩٠).

(٢) (٢/ ٧١٧).

الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين...إلخ»[(١)].

وأما المنصوب أو المفتوح غير المنون نحو: ﴿ٱلۡخَبَءَ﴾؛ فليس فيه إلا الإسكان، لعموم منع القراء من الروم أو الإشمام في المنصوب والمفتوح، ونقلهم الإجماع على ذلك، وهو القول الذي ينسبه النحاة إلى القراء، وفي ذلك يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي النحوي في "المقاصد الشافية": «...وإطلاق الناظم في هذا يدل على أن الروم يكون في الأحوال كلها من: الرفع، والنصب، والجر...وفي المسألة ثلاثة أقول: ...والثاني: استثناء المنصوب، وهو مذهب القراء أجمعين...إلخ»[(٢)].

كما يمكن أن يجاب عن خصوص الحالة الرابعة: بقول الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "النشر": «...فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً»[(٣)].

المذهب الثاني: من منعه لغة وقراءة، وممن ذهب إلى ذلك الإمام نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم[(٤)].

ودليله في ذلك أن حالة النصب يقع فيها في الأغلب ألف هو بدل عن التنوين، وذلك إذا كان الاسم منوناً فيظهر مع الألف الحركة التي هي الفتحة فلما ثبت بعضها، ولم يصح دخول الروم فيه لم يصح دخوله فيما لم يكن منوناً.

وقد طرح هذا الإشكال أيضاً الإمام السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجاب عنه فقال: «كان الواجب أن ترام إذ كان بعضها ثبت في الوقف»[(٥)].

(١) (٢/ ١٢٠).
(٢) (٨/ ٥٠).
(٣) (٢/ ١٢٧).
(٤) انظر: الموضح (١/ ٢١٦).
(٥) فتح الوصيد (٢/ ٥١٥).

المذهب الثالث: من أجازه لغةً، ولم يجزه قراءة، ومن هؤلاء الإمام مكي[١]، والداني[٢]، والمهدوي[٣]، وسبط الخياط[٤]، والشاطبي[٥]، والسخاوي[٦]، والفاسي[٧]، والمالقي[٨]، وغيرهم، وزاد الإمام السخاوي فاعتبر لغة الروم في المنصوب والمفتوح لغةً غير فصيحة.

ودليل إجازتهم له لغةً النص عليه عند إمام أهل اللغة سيبويه[٩]، وإنما كان منعهم له قراءة لأمور:

١- عدم أخذهم له عمّن قبلهم.

٢- لخفة الفتحة فهي لا تتبعض؛ خروج بعضها كخروج كلها[١٠].

ومما يقوي قولهم أيضاً:

١- منع بعض النحاة الكبار له لغة يضعف فصاحته في العربية فقد رده من النحاة الكبار أبو حاتم سهل بن محمد، والفراء وغيرهم[١١] والقرآن يُتَخَيَّر له.

٢- عدم إقراء الإمام أبي الطيب به مع أنه اختاره يكاد يكون اتفاقاً منهم على عدم استعماله في المنصوب والمفتوح.

---

(١) انظر: التبصرة (١٦٤)، والكشف (١/ ١٢٣).

(٢) انظر: التيسير (١٩٩)، وجامع البيان (٣٨١) وما بعدها.

(٣) انظر: شرح الهداية (١/ ٧٠).

(٤) انظر: المبهج (١/ ٤١٨) وما بعدها.

(٥) انظر: متن حرز الأماني بيت رقم (٣٦٨) وما بعده.

(٦) انظر: فتح الوصيد (٢/ ٥١٥).

(٧) انظر: اللآلئ الفريدة (١/ ٤٩٥).

(٨) الدر النثير (٢/ ٦١٢).

(٩) انظر: الكتاب (٤/ ١٦٨) وما بعدها.

(١٠) انظر على سبيل المثال: التيسير (١٩٩) وما بعدها، والدر النثير (٢/ ٦١٣).

(١١) نقل المنع عنهم المرادي في توضيح المقاصد (٣/ ١٤٧٧)، والإمام الداني في جامع البيان (٣٨٤)، والسيوطي في همع الهوامع (٤/ ٤٣٢).

المذهب الرابع: من سكت عنه -أعني: الروم في المنصوب والمفتوح- فلم يذكر حكمه لا قراءة ولا لغة، ومن هؤلاء الإمام إسماعيل بن خلف[١]، وابن الفحام[٢]، وابن سفيان[٣]، وأبو معشر الطبري[٤]، وغيرهم.

المطلب الثاني: مذاهب النحويين، وأدلة كل مذهب

اتفق النحويون على الأخذ بالروم في المضموم والمكسور سواء كانا للبناء أو للإعراب، واختلفت مذاهب النحويين في المنصوب والمفتوح على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أجازوا استعماله في المنصوب والمفتوح لغةً، ونقلوا منع القراء له قراءةً، وعلى رأس هؤلاء إمام اللغة سيبويه[٥] وجمهور النحاة[٦].

ولعل مما يقوي قولهم ما يلي:

أولاً: استعماله عند العرب.

ثانياً: عدم وجود ما يمنع من استعماله لغة.

المذهب الثاني: منعوا استعمال الروم في المنصوب والمفتوح، وممن ذهب إلى هذا المذهب مما وقفت عليه من المصادر الإمام أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وهو منقول عن الإمام الفراء، كما منعه أيضاً أبو بكر بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي، وشيخه ابن أبي الربيع[٧]، وأدلة هذا المذهب ما يلي:

---

(١) انظر: العنوان (١٢٧).

(٢) انظر: التجريد (١٤٠).

(٣) انظر: الهادي (١٦١).

(٤) انظر: التلخيص في القراءات الثمان (١٩٢).

(٥) انظر: الكتاب (٤/ ١٦٨) وما بعدها.

(٦) وممن نقل عن النحاة قولهم هذا، واتفاق أكثرهم عليه ابن عقيل في المساعد (٤/ ٣١٣)، والمرادي في توضيح المسالك (٣/ ١٤٧٧)، وأبو حيان في الارتشاف (٨٠٨)، وأبو إسحاق الشاطبي في المقاصد الشافية (٨/ ٥١)، والإمام الوقَّاد في شرح التصريح (٢/ ٦٢٣)، والسيوطي في همع الهوامع (٤/ ٤٣٢)، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل (٨٦٨)، وغيرهم كثير.

(٧) انظر: المساعد لابن عقيل (٤/ ٣١٣)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢/ ٢٧٥)، والارتشاف لأبي حيان=

الدليل الأول: أن الفتحة خفيفة، فخروج بعضها خروج لكلها.

ورد هذا أصحاب القول الأول بأمور:

١- أن الفتح مع خفته يحتاج إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة، وليس إلى المنع منها لاسيما وقد صحت لغة.

٢- أن الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره.

الدليل الثاني: أن سيبويه نقل أن العرب يختلسون الكسرة والضمة من وسط اللفظ فيقولون: هو يضربها، ويقولون: من مأمنك، ولا يكون هذا في النصب لأن الفتحة أخف عليهم. بمعنى أن خفتها مشبعةً تغني عن تخفيفها بالاختلاس[(١)].

وأجاب أصحاب المذهب الأول على هذا بأن روم حركة النصب ليس للتخفيف، وإنما هو للدلالة على تحرك الحرف في الوصل، فالفتحة لما كانت خفيفة مع الإشباع لم تختلس إذ لا حاجة لذلك، وريمت بسبب الحاجة إلى ذلك حال الوقف[(٢)].

المذهب الثالث: قوم ذكروا الروم في المضموم والمرفوع، وسكتوا عن غيره، وممن ذهب هذا المذهب الزجاجي في الجمل حيث قال: «والإشمام وروم الحركة إنما يكونان في المرفوع»[(٣)]، وحيث إنه لم يَرُدَّ ما سواهما فقد استدرك عليه علماء اللغة؛ فزادوا استعمال الروم في المنصوب والمفتوح والمجرور والمكسور.

=(٨٠٨)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٨/ ٥١) وما بعدها، وشرح التصريح للوقَّاد (٢/ ٦٢٣)، وهمع الهوامع (٣/ ٤٣٢)، وانظر للاستزادة: التبصرة لمكي بن أبي طالب (١٦٤)، والتذكرة للطاهر بن غلبون (١/ ٣٠١)، والإقناع لابن الباذش (١/ ٥١٠)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٣/ ١٤٧٧).

(١) انظر: الكتاب (٤/ ٢٠٢) وما بعدها.

(٢) انظر: المرادي في توضيح المسالك (٣/ ١٤٧٧)، والإمام أبا إسحاق الشاطبي في المقاصد الشافية (٨/ ٥١)، والإمام السيوطي في همع الهوامع (٤/ ٤٣٢).

(٣) نقل هذا القول عن الزجاجي الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية (٨/ ٥٣).

المطلب الثالث: الفرق بينهما:

من خلال ما سلف في ذكر مذاهب كل من النحاة والقراء يتبين لنا عدة أمور لعل من أبرزها ما يلي:

١- اتفاق القراء والنحاة على استعمال الروم في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور.

٢- اتفاق القراء والنحاة على أن استعمال الروم في المنصوب والمفتوح ظاهر الصعوبة والدقة فهو يحتاج معه إلى رياضة لخفة الفتحة.

٣- انحصار الخلاف بينهم في استعمال الروم في المفتوح والمنصوب فقط.

٤- وجود عدد من كبار النحاة قالوا بالمنع من استعمال الروم في المنصوب والمفتوح.

٥- عدم ورود الرواية الصحيحة في روم المنصوب والمفتوح عند القراء، ومن نقل عنه الاختيار منهم نقل عنه أيضاً امتناعه من الإقراء به، فلم ترد إلينا بسند متصل قط.

٦- ذكر الإمام الوقَّاد النحوي بأن حجة من منعه بعد ذكر منع الفرَّاء لروم الفتحة: «وأكثر القراء السبعة على اختيار قوله -يعني الفراء- ووافقهم أبو حاتم على المنع؛ لأنه يشبه الثوباء فيفضي إلى تشويه صورة الفم»[(١)].

٧- كون علماء القراءات المعتبرين كابن الباذش وابن أبي مريم الشيرازي، وغيرهم هم أيضاً فحول في اللغة وعلومها قالوا بهذا القول، ومالوا إليه، فالقول يقوى بهم؛ حيث إن أهل كل فنٍ من هذين الفنين -أعني: القراءات واللغة- يعدونهم من كبرائهم، وعلماء فنهم، وهذا من القوة بما لا يخفى.

(١) انظر: شرح التصريح (٢/ ٦٢٣).

النتيجة:

بعد هذا يتبن لي -والعلم عند الله- ترجيح القول الثالث من مذاهب القراء وهو أن استعمال الروم في المنصوب والمفتوح يصح لغة، ولا يجوز قراءة.

وإذا نظرنا لقول الإمامين السخاوي[(١)] والفاسي رحمهما الله الذين نصا فيه على أن استعمال الروم في المنصوب ليس في أفصح اللغات؛ فأقول كما قال ابن جني رحمه الله: «القرآن يُتَخَيَّرُ له ولا يُتخير عليه»[(٢)]، والله أعلم.

وقد اخترت هذا القول للأسباب التالية:

١- الاتفاق بين القراء والنحاة على صحة الاستعمال لغة، والاتفاق عند القراء على ترك استعماله والقراءة والإقراء به قرآنا.

٢- عدم وجود إنكارٍ من أهل اللغة على ما ذهب إليه القراء من منع هذا الوجه، بخلاف إنكارهم على النحاة أنفسهم الذين مالوا إلى استعماله لغةً.

٣- كون الفتحة لا تتبعض، فنطق بعضها كنطقها كلها، وإذا ما نُطِقَ بها كلها مع الوقف -وهو الغالب لصعوبتها-، فقد تمت مخالفة القراءة الصحيحة، ولغة العرب، قال المالقي في "الدر النثير": «...أنَّ الفتحة لخفتها سهلت على من أراد النطق بها، فيُخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها فيحصل النطق بكلها، فرفضوا رومها محافظة واحتياطًا لألفاظ القرآن، ووقفوا بالسكون الذي هو أكثر استعمالًا»[(٣)].

(١) انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢/ ٥١٥) وما بعدها، واللآلئ الفريدة للفاسي (١/ ٤٩١).

(٢) انظر: المحتسب لابن جني (١/ ٥٣).

(٣) (٢/ ٦١٢) وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ثم الصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعـد:

فإن خدمة كتاب الله من أجل القربات، ومن أشرف الباقيات الصالحات؛ وقد اجتهد فيه العلماء فقرّت عيونهم بكلام الله، وصار عيشهم مع القرآن خدمة له، هم فيه كلٌ على بابه يجاهد؛ يُريد وصلاً بسلعة الله الغالية.

وقد أفدت من مطالعة كتب أهل العلم قراء ونحاة، ساعياً لتحرير هذه المسألة، والله أسأل أن يكتب لي القبول فيما كتبت إنه سميع مجيب.

ولقد أفدت بعض النتائج من بحثي أجملها لك أيها القارئ الكريم لتستفيد مما فيها، وتنهل من معينها، ومن أهمها ما يلي:

١) نقل الإجماع عن القراء في عدم استعمال الروم في المنصوب والمفتوح يعتبر غير دقيق، والدقيق أن يقال في نظري: إن أغلب القراء على عدم استعماله ونحو ذلك.

فقد نقل الخلاف أبو عمرو الداني في "جامع البيان"، كما أنني وقفت على من خالف في ذلك كما مر في البحث.

٢) تضمنت عبارة "عند القراء" وعبارة "لم يجزه الفراء"...إلخ، إشكالاً من حيث إن الوهم والتصحيف حاصل بين لفظة القراء، والفراء، خصوصاً أن المغاربة عندهم أن القاف نقطة من أسفل، حتى وقفت على ما قطعت به من أن القراء والفراء يمنعون إعماله على حد سواء، وذلك من خلال عبارة الإمام السخاوي في كتابه "فتح الوصيد"، فقال: «وهو -أي: منع الاستعمال- مذهب القراء، والفراء من النحاة...».

٣) وجدت بعض المحققين ينسب إلى القراء ما لم يقرأوا به، بل بعضهم قد نسب إلى القراء ما منعوا القراءة به، والواجب التحقيق.

٤) وجدت بعض المحققين يقول: «وقد يطلق القراء الإشمام على الروم والروم على الإشمام» من غير تحقيق في هذه المسألة؛ مع أن هذا يختلف باختلاف الأمصار ومدارس اللغة بين الكوفيين والبصرين -كما مرَّ-.

٥) لاحظت من خلال البحث إفادة النحويين من القراء وإفادة القراء من النحويين فالقراء يعتبرون كتب اللغة مراجع لهم، والعكس.

هذا وقد توصل الباحث لتوصيتين مهمتين:

الأولى: أن تؤخذ مصطلحات الوقف على أواخر الكلم بالعناية والتأمل والبحث والتدقيق، في رسائل وبحوث علمية، لأنها حتى الآن لم تأخذ كفايتها وحظها من التدقيق والبحث.

الثاني: أن تكثر الرسائل العلمية في فن القراءات التي توازن بين آراء النحويين وآراء اللغويين في مسألة أو مسائل أو باب أو أبواب؛ لأن أحد شروط القراءة الصحيحة هو موافقة اللغة، وهو ما تحتاج إليه الدراسات القرآنية.

والله أسأل أن يكتب ليَ الصواب في القول والعمل، ويكتبني ممن هُدِيَ سواء القصد، ثم أُجر على الجهد، «وإني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ نصيبي فيه أن يقال، وأن يعصمني فيه من زيغ الزلل وخطأ الخطل»[(١)].

ثم أقول إن صواباً تنوَّلْتُ فمن الله وحده، وإن خطأً فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) من دعاء ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ، النشر (١/ ٥٤).

فهرس المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م، لبنان-لبنان.

٢- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مصر-القاهرة.

٣- **الإقناع في القراءات السبع**، للإمام أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ط الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة.

٤- **إيضاح الوقف والابتداء**، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، دمشق-سوريا.

٥- **التبصرة في القراءات السبع**، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت٤٣٧هـ، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، دار السلفية، ط الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، بومباي-الهند.

٦- **التجريد لبغية المريد**، للإمام عبد الرحمن بن الفحام الصقلي، تحقيق الدكتور: ضاري بن إبراهيم العاصي، دار عمار، ط الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، عمان-الأردن.

٧- **التذكرة في القراءات الثمانية**، للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ت٣٩٩هـ، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م، القاهرة-مصر.

٨- **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات**، للإمام أبي علي الحسن بن بلِّيمة، تحقيق: سُبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة-المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق-سوريا، ط الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٩- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للإمام أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، مصر-القاهرة.

١٠- **التيسير في القراءات السبع**، للإمام أبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، دراسة وتحقيق: الاستاذ الدكتور حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، ط الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، الشارقة - الإمارات.

١١- **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت٤٤٤هـ، تحقيق الحافظ: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، بيروت-لبنان.

١٢- **حاشية الصبان**، للإمام محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، لبنان- بيروت.

١٣- **حرز الأماني ووجه التهاني**، للإمام أبي محمد القاسم بن فِيُّرَة الشاطبي ت ٥٩٠هـ، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، ط الرابعة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، المدينة المنورة.

١٤- **الدر النثير والعذب النمير** «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤هـ)، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى:٧٠٥ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد بوطربوش، ١٤٣٢-٢٠١١م، مطبعة البيضاوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

١٥- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، للإمام خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، بيروت-لبنان.

١٦- **شرح الهداية**، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ت٤٤٠هـ، تحقيق الدكتور: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، الرياض-المملكة العربية السعودية.

١٧- **شرح شافية ابن الحاجب**، للإمام رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م، لبنان-بيروت.

١٨- **شرح شافية ابن الحاجب**، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١٩- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م، بيروت-لبنان.

٢٠- **علل النحو**، للإمام أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط الأولى،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، المملكة العربية السعودية-الرياض.

٢١- **العنوان في القراءات السبع**، للعلامة أبي الطاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي ت ٤٥٥هـ، دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، القاهرة-مصر.

٢٢- **فتح الوصيد في شرح القصيد**، للإمام علم الدين أبي الحسن علي ين محمد السخاوي، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، ط الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، المملكة العربية السعودية-الرياض.

٢٣- **الكافي في القراءات السبع**، للإمام أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: أحمد عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، بيروت-لبنان.

٢٤- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، المتوفي ٤٦٥هـ، تحقيق وتعليق: جمال السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، القاهرة – مصر.

٢٥- **الكتاب**، للإمام أبي بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان- بيروت.

٢٦- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط الأولى، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، سوريا-دمشق.

٢٧- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، للإمام أبي عبد الله محمد بن حسن بن محمد الفاسي، تحقيق: عبد الرازق علي إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، المملكة العربية السعودية-الرياض.

٢٨- **اللباب في علل البناء والإعراب**، للإمام أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، سوريا – دمشق.

٢٩- **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**، للإمام أبي محمد عبد الله بن علي المعروف بسبط الخياط، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، ودار ابن حزم، ط الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، لبنان-بيروت.

٣٠- **مجموع المتون في القراءات والتجويد-متن الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، للإمام ابن بري، تحقيق: سعيد عبد الحكيم سعيد، مكتبة خالد بن الوليد، ط الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، اليمن-صنعاء.

٣١- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر-القاهرة.

٣٢- **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، من مطبوعات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة.

٣٣- **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**، ا.د. عبد العلي المسئول، دار السلام، ط الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، مصر-القاهرة.

٣٤- **المفيد في علم التجويد**، لشهاب الدين أحمد بن أحمد الطيبي، حقيق د. أيمن رشيدي سويد، منشور على الانترنت على الرابط: https://books.islamway.net/1/539/13159.pdf

٣٥- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة.

٣٦- **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، للإمام نصر بن علي الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبعة دار الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة.

٣٧- **النشر في القراءات العشر**، للإمام محمد ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.

٣٨-**الهادي في القراءات السبع**، للإمام محمد بن سفيان القيرواني، تحقيق الدكتور: خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن-دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، القاهرة-مصر.

٣٩- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر-القاهرة.

٤٠- **الوافية نظم الشافية**، للإمام النيساري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ط الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، المملكة العربية السعودية-مكة المكرمة.

٤١- **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار**، للإمام أبي علي الحسن بن علي الأهوازي، حققه وعلق عليه الدكتور: دريد حسن أحمد، قدم له وراجعه الدكتور: بشار عواد معروف، دار الغرب، ط الأولى، ٢٠٠٢م، بيروت-لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١١
المقدمة	١٢
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	١٣
الدراسات السابقة	١٣
خطة البحث	١٤
منهج البحث	١٥
المبحث الأول: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغة واصطلاحاً وبيان فائدته	١٦
المطلب الأول: تعريف مصطلح الروم في أواخر الكلم لغةً واصطلاحاً	١٦
المطلب الثاني: بيان فائدته	٢٢
المبحث الثاني: استعمال الروم في أواخر الكلم في المنصوب والمفتوح دراسة موازنة بين القراء والنحويين	٢٤
المطلب الأول: مذاهب القراء، وأدلة كل مذهب	٢٤
المطلب الثاني: مذاهب النحويين، وأدلة كل مذهب	٣٠
المطلب الثالث: الفرق بينهما	٣٢
الخاتمة	٣٤
فهرس المصادر والمراجع	٣٦
فهرس الموضوعات	٤١